اعتراضات الخوارزمي النحوية في كتابه التخمير على الزمخشري

(قسم الأسماء)

أ. م. د. إيثار شوقي
كلية التربية الأساسية
الجامعة المستنصرية

(خلاصة البحث)

يعد كتاب (المفصل) للزمخشري من أكثر الكتب شيوعا بين اللغويين والنحاة. وقد درج عدد منهم غير قليل على شرح، وبيان مجمله، وتفاوت تلك الشروح قيمة وأهمية. . . ومن هذه الشروح (كتاب التخمير) للخوارزمي، الذي فصّل القول في الأبواب النحوية التي عالجها.

وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب لم يكن له حظ بين الدراسين حديثاً، الاّ أنّه حقّق قصب السبق عند القدامى، إذ اثنوا عليه وعلى صاحبه. . ومن أهم مايمتاز به هذا الكتاب هو أنّ لصاحبه رأي خاص وشخصية مستقلة وجرأة في المناقشة، وقوة في الردود، على الزمخشري نفسه وعلى غيره من العلماء السابقين له او اللاحقين. وغالباً ما تكون ردوده قاسية أو تهكمية ومع ذلك فهي ليست بعيدة عن التوجيه النحوي أو اللغوي المقبول. . .

رُتب كتاب (التخمير) بحسب ترتيب الكتاب الأصلي (الكشاف). إذ قسّم على أربعة أقسام. هي: الأسماء، الأفعال والحروف. وقسم مشترك.

ونظراً لحجم الكتاب وكثرة الآراء آثرت أنّ أخص الدراسة بقسم الأسماء وارتأيت أن يكون حدود البحث ردود الخوارزمي النحوية على الزمخشري حصراً.

وسعيت الى الموازنة بين مافهم الشارح من نص المؤلف صاحب الكتاب، وبين ماوجهه الشّراح الآخرون. لأقف على مواطن الاعتراض عند الشارح من جهة،

ولبيان شخصيته النحوية والفكر النحوي له من جهة أُخر ى وقد ختم البحث مجموعة من النتائج تلمستها أثناء هذهِ الرحلة.

المقدمة

لقد بذل القدامى جهوداً عظيمة لتأصيل علوم اللغة وتيسيرها فوضعوا المتون، ثم أعملوا شروحاً وهوامش عليها. واختصت بعض الكتب وانمازت عن غيرها. بانصراف همّ العلماء إليها. فتوسعوا في شرح مسائلها وترتيب عباراتها. وخير مثال على ذلك كتاب (المفصل) للزمخشري. وما لقيه من القبول عند أهل العلم وطلبته. إذ عدّ ثاني كتاب بعد كتاب سيبويه في القيمة العلمية. وقد دأب على شرحه عدد كبير ممن عاصر المؤلف وممن جاء بعد ذلك.

واستوقفني من تلك الشروح. شرح صدر الدين الأفاضل (- 617هـ) الموسوم بـ (التخمير) الذي امتاز بكثرة الردود والاعتراضات. فضلاً عن عناية واسعة بالتعليل. مع المكانة العلمية لصاحب الشرح.

وبدراسة الشرح وجدت الخوارزمي شخصية تعنى بالجدل. وبسط الحجج.

ومناقشة المسائل النحوية والخلافات له جرأة في الردّ. وأسلوب خاص انماز به من غيره ممن شرح المفصل.

ولما لم يكن كتاب (التخمير) من الكتب الذي أخذت نصيبها من الدراسة.

وصاحبه لم ينل استحقاقه من الشهرة. رغم انه انفرد أحياناً بآراء نحوية. آثرت أن أدرس (اعتراضات الخوارزمي النحوية في كتابه التخمير على الزمخشري). وهو – أي الشارح – يستعمل منهجاً واضحاً في الاعتراض. بإيراد عبارات تدلل على ما يميل إليه ويختاره.

أمّا منهجي في البحث فقام على :-

١. التعريف الموجز بصاحب الشرح.
٢. الاعتراض. أسبابه. وأهميته في شخصية صاحبه النحوية.
٣. مسائل الاعتراض.

ثم ختمت البحث بمجموعة من النتائج. مذيلة ذلك بأهم المصادر والمراجع التي استعنت بها في كتابة موضوع البحث.

ولابد من أن أشير في هذا المقام إلى الأمور الآتية :

١. أني اعتمدت على ترجمة موجزة للشارح. ذلك أنّ محقق كتاب التخمير قد أطنب في ترجمته مما يغني عن إعادة الذكر ه اهنا.
٢. لم أعرف بالزمخشري ولا بكتابه لكثرة من بحث فيهما.
٣. لما كانت اعتراضات الخوارزمي كثيرة على الزمخشري خاصة وعلى النحاة بشكل عام. آثرت أن تنحصر الدراسة في (قسم الأسماء) فقط. ذلك أن دراسة الاعتراضات كلها تتطلب كتابة إطروحة دكتوراه.
٤. حاولت في ما عرضت له من مسائل نحوية أن أقوم بالموازنة بين نص الخوارزمي وبين ما فهم من ذلك النص عند أهم الشرّاح للكتاب وهم ابن يعيش وابن الحاجب. ومقابلة ذلك بفهم الخوارزمي وشرحه. إذ وجدت ذلك سبيلاً في إيضاح شخصيته النحوية أكثر.

المبحث الأوّل: التعريف بصاحب الشرح

هو القاسم بن الحسين بن محمد صدر الأفاضل الخوارزمي. توفي بعد هجوم التتار على خوارزم سنة 617هـ [1].

ولعل من أهم سمات منهجه. عدم ذكر أسماء شيوخه عند نقل آرائهم في موضع ما. ويكتفي بقول: قال بعضهم. بعض شيوخي وغير ذلك من العبارات المبهمة. وحاول محقق الشرح الدكتور (عبد الرحمن بن سليمان العثيمن) تتبع بعض هؤلاء الشيوخ من خلال حصوله على مخطوطات هي كتب للشارح فيها الّماحات لبعض منهم. كفخر الأئمة أبو المؤيد عبد الكريم الأغاطي. وفخر الدين الرازي. ورضى الدين النيسابوري وغيرهم [2].

أمّا ما ترك لنا من آثار فما زال أكثرها مخطوطاً. ولم يطبع منها إلاّ [3] :-

١. شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري.
٢. كتاب بدائع الملح.

٣. التخمير.

والذي يهمنا هنا كتاب (التخمير) الذي يعد من الشروح القيمة التي وضعت للمفصل. وهو ثالث شرح يطبع بعد شرحي ابن يعيش وابن الحاجب. وامتاز بإيجاز العبارة ودقتها. وهو في عرض المسألة النحوية يميل إلى أن تكون ألفاظه فلسفية جدلية. وقد يكون مردّ ذلك أنه ألفه في سنين حياته الأخيرة فأودعه علماً اختمر في ذاته حقب. وقد اطنب محقق الكتاب بوصف منهج الشارح اطناباً يغني عن إعادة ذكره هنا.

المبحث الثاني: الاعتراض في النحو

دأب النحاة على أن يعترض أحدهم على الآخر عند تناوله لأي مسألة من مسائل اللغة. فلا تجد قضية لغوية إلاّ وقد وجد من عارضها أو اعترض على بعض أحكامها وإن كان متفق على جوهرها في الغالب. والحقّ أنّ مسائل الاعتراض بين النحويين تتصل اتصالاً وثيقاً بأنواع الخلاف النحوي. ويقف خلفها الأسباب نفسها التي تقف وراء الخلاف. وهي أسباب سيّرت الدرس النحوي ورسمت طريق الدراسة النحوية. كأختلاف منهج الدراسة النحوية واختلاف الثقافة اللغوية وغيرها من الأسباب الأخرى التي ذكرت في كتب الخلاف. ومهما تعددت زوايا النظر إلى اللغة واختلفت. فهذا لا يضرها بل يعطي زخماً لمحاولة الوقوف على أسرارها وتحليلها.

والاعتراض عند الخوارزمي مقصود به. رفضه لبعض الاعرابات وإنكاره لبعض العوامل والعلل وردّه لبعض الحدود التي وردت في كتاب المفصل حصراً.

ويمتاز اعتراض الخوارزمي بقسوة العبارة حيناً. وبالتهكم حيناً آخر. وهو أمر لم الّحظه عند غيره من النحاة. وكان سبباً لي في دراسة مسائل الاعتراض

لمحاولة الوقوف على علم الرجل ومكانته. غير أني وإنْ لم أحبذ أسلوبه في الاعتراض إلا أني وجدته جريئاً. ومن أمثلة ذلك نقده عبارة

المؤلف واعتراضه عليه ونعتها بصنوف النعوت التي قد لا تتناسب ومكانة الزمخشري العلمية. كقوله: " أعلم أنّ هذا الفصل من حياة الكتاب وعقاربه.

هذا الكتاب على نهج كتاب الله تعالى فمنه ظاهر لا يشتبه كالمحكم. ومنه مشتبه لا يعرف تأويله ألّا هو. ومنه ما هو بين يعرف بالاستدلال " [4].

ومن ذلك قوله في علّة رفع خبر (إنّ) وأخواتها: ". . . وهذه علة مسترذلة، ورذالتها ظاهرة وعما قليل تساق إليك العلة في شبهها " [5].

ومنه أيضاً ما ذكره في الناصب للمنادى. بقوله: " وكذلك أورد الشيخ المنادى في باب المنصوب باللازم إضماره، وما أبرد هذا المذهب. بل وما أبطله. . . "[6].

وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي يتضح بها طبيعة الاعتراض عند الشارح. وربما يكون مرد ذلك بعد الفاصلة الزمنية بين الرجلين. فالخلاف بينهما خلاف يصدر عن وجهتين من وجهات النظر تستند كل منهما إلى إرث نحوي استوعبه كل منهما بحسب ذائقته النحوية. وبحسب ما استقر في عصر كل منهما من مناهج نحوية وأصول.

وقد استطعت أن أحصر مسائل الاعتراض عند الخوارزمي بما يأتي :

أ. اعتراضات على الحدود النحوية.

ب. اعتراضات على العلل النحوية.

ت. اعتراضات على العوامل النحوية.

ث. اعتراضات في توجيه شاهد نحوي.

ج. اعتراضات المسائل النحوية.

المبحث الثالث: مسائل الاعتراض

أ. اعتراضات الحدود النحوية

المسألة الأوّلى :(حدّ الكلمة) :

قال سيبويه: " الكلم: اسم وفعل وحرف. جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [7] والكلم جمع (كلمة) * واختلف النحاة في بيان حدّ الكلمة. وإن اتفق معظمهم على الاكتفاء ببيان الأجناس التي تدخل فيها. ويرى السيوطي أن أحسن حدّ وضع للكلمة " قول مفرد. مستقل أو منوي معه " [8].

أمّا الزمخشري فعند بيانه لحدّ الكلمة ودلالتها. اتخذ في ذلك طريقين.

الأوّل: يبين أقسامها فقط مع التمثيل لكل قسم دون وضعها بتعريف جامع ،إذ يقول: " الكلمة مفرد. وهي إمّا اسم كرجل. وإمّا فعل كضرب. وإمّا حرف كقد " [9] **والثاني:** بين حدّها ثم يردف ذلك ببيان الأجناس الداخلة فيه. إذ يقول: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع" [10].

ويرى الخوارزمي في هذا الحدّ مسألتين :

أولهما: إنّ كلمة (بالوضع) في حدّ الزمخشري زائدة في الكلام وحشو: " وقوله (بالوضع) غير مفتقر إليه. وأمّا المحرف فقد خرج بقوله: الدلالة على المعنى ؛ وهذا لأنه مأخوذ من دلالة اللفظ على معنى لو أريد به معنى لم تعر إرادة ذلك المعنى الخطأ. فإن سألت ما لدليل على أنه لم يعر إرادة معنى المحرّف عن الخطأ ؟ أجبت: لأنّ المحرف من أن يكون له سوى هذا المعنى الذي وقع فيه التحريف ومعنى آخر. أو لا فإن لم يكن له فذاك " [11]. أي أنّ حدّ الكلمة عند الزمخشري هي كل لفظ دلّ على معنى بأصل وضعها. ويخرج من ذلك كل كلمة مثل: جح وغيرها مما لا يفيد معنى واضحاً. لذلك اعترض الخوارزمي على كلمة (بالوضع) ؛ لأنه يرى في (دلالة المعنى) ما يوضح ذلك ويبينه.

وذهب ابن يعيش إلى أنّ بالوضع تفيد أموراً منها [12] :

١. الاحتراز من الألفاظ التي تدل على معنى بالعقل. مثل: أخْ صوت النائم وغيرها مما هو مركب من حروف يتلفظ بها غير أنها لا تعد ضمن الكلم لانعدام التواضع عليها.

٢. الاحتراز مما قد تصحّفه العامّة. إذ إنّ اللفظ إذا صحّفت وفهم منها معنى ما. فلا تسمى (كلمة) ؛ لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم يكن بالتواضع.

وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب. إذ نصّ على أنّ كلمة مثل: ديز لو سمعت من مكان بعيد لفهم منها معنى قائم بذاته. معروف بالعقل لا بأصل التواضع والاصطلاح [13].

ويبدو أنّ الاعتراض الذي سجّله الخوارزمي مردود ؛ لأنّ حدّ الزمخشري أريد به الكلمة المفيدة معنى معروفاً بالتواضع. لذلك جاء بـــ (التواضع) في حدّه ؛ لأنه قد يفهم من حدّ الكلمة لو لم يأت بهذا المصطلح المفيد وغير المفيد من الألفاظ على ما ذهب إليه النحويون [14].

وثانيهما: يرى الشارح – الخوارزمي – أن (التاء) في (اللفظة) غير محتاج إليها ؛ لأنّ (التاء) تفيد الأفراد. وحصل هذا المعنى بقوله (مفرد). وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب بقوله: " وقوله (اللفظة) إن أراد به أقل ما ينطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد ؛ لأنّ أقله حرف واحد ؛ وإن أراد عدد مخصوص ينتهي إليه فليس مشعراً به. وإن أراد معنى اللفظ كان (اللفظ) أولى للاختصار ورفع الاحتمال " [15].

غير أنّ ابن يعيش يرى أنّ (اللفظة) أدّل على المعنى الذي يراد منه الحدّ. أمّا لفظة (مفرد) فإنها تفيد فصل الكلمة المركبة التي تدل على معنيين وهي من جهة النطق لفظة واحدة. مثل: (الفرس) إذ تتضمن معنى التعريف ومعنى الكلمة المعرّفة. من الكلمة التي تدل على معنى واحد. مثل: زيد. وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب في الغاية من كلمة (مفرد) في حدّ الزمخشري.

أي أنّ كلمة (مفرد) في حدّ الزمخشري معوضة عن (التاء) التي تفيد الأفراد في قوله (لفظة) على رأي الخوارزمي. بينما ابن الحاجب وإن ذهب إلى أنّ (لفظ) أصح من (لفظة) غير أنه اتفق مع ابن يعيش في إفادة قوله: (مفرد) الاحتراز من معنى مركب ملفوظ بجزئة أو بجزئية. نحو: قام زيد. وقم. وهذا عنده ليس بكلمة [16].

وخلاصة القول: إنّ الحدّ المقبول للكلمة عند الخوارزمي. هو: " لفظ له دلالة مفردة " [17]. ويقصد باللفظ ما كان ملفوظاً به إمّا على الحقيقة وإمّا على الحكم بدليل أنّ المنوي مما يجتزأ به فاعل مثل الملفوظ به حقيقة [18].

المسألة الثانية: حدّ النكرة :

لم يتفق النحاة على حدّ للنكرة. ومن وضع لها حدّاً لم يسلم من النقد. واكتفوا بالإشارة إلى أصليتها وفرعية المعرّف. إذ نصَّ سيبويه على أن النكرة " أخف عليه من المعرفة. وهي أشد تمكناً ؛ لأن النكرة أدّل. يدخل عليها ما تعرّف به " [19]. وقد يكون مرد ذلك أن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً. أو العكس – أي – ما هو نكرة لفظاً معرفة معنى. أو منها ما هو في استعمال العرب على وجهين [20]. لذلك اكتفوا ببيان أقسام المعرفة. وما هو خارج عنها عدوه نكرة [21].

أمّا الزمخشري فحدّ النكرة عنده: " ما شاع في أمته. كقولك: جاءني رجل. وركبت فرساً " [22]. ويرى الخوارزمي أنّ هذا الحدّ مردود على الشيخ لانتفاضة بالمعرّف باللام من الجنس الثاني [*] فإنه شاع في أمته وهو ليس نكرة، إذ يقول: " لأن الجنس الثاني يجوز إطلاقه على كل فرد. ألا ترى أنه إذا قيل لك: ما لكراث ؟ فأخذت كراثة واحدة. فقلت: الكراث هذا. وهلمّ جرّاً إلى كل كراثةٍ كراثة " [23].

ولم يعن ابن يعيش ولا ابن الحاجب بحد النكرة الذي وضعه المصنف. إذ اكتفى الأوّل ببيان أصلية النكرة وفرعية المعرفة على ما دأب عليه النحاة [24]. أمّا الثاني فلم يذكر الحدّ وانتقل إلى بيان أصناف الاسم من المذكر والمؤنث [25]

بينما لم يكتف الخوارزمي بالاعتراض. وإنما صحح مفهوم الحد، بقوله: " والصحيح أن يقال: النكرة ما دلّ على معنى دلالة عارية عن الإشارة إليه " [26]. وهنا يتضح منهجه القائم على القبول بما يوافق ذائقته اللغوية. وإن كان ذلك بتخطأة شيخ مثل الزمخشري شغل كتابه النحاة شرحاً وتفصيلاً وتخريجاً.

المسألة الثالثة: حدّ النّسب :

يعمد النحاة في الغالب إلى بيان أحكام النسب وقوانينه دون تعريفه. إذ قيل: " إنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل. ألحقته ياءيّ الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله. ألحقت ياءي الإضافة. وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد. أو إلى حيّ أو قبيلة " [27]. وعلى ذلك دأب النحاة عند بحثهم باب (النسب أو الإضافة). غير أنّ الزمخشري عند بيانه أنواع الأسماء. قال: " ومن أصناف الاسم المنسوب. هو الاسم الملحق بأخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه. . . " [28]. وهو ما أقرّ به ابن يعيش قبولاً مسترسلاً في بيان أحوال الاسم المنسوب " [29]. غير أنّ الخوارزمي ردّ هذا الحدّ معترضاً ومعللاً ذلك " أنّه – أي المصنف – أدرج في تفسير المنسوب لفظة النسبة. وذلك لا يجوز ؛ لأنه تفسير الشيء بنفسه ؛ ولأنه لا حاجة إلى قوله للنسبية ؟ أجبت: النسبة الإعرابية غير والنسبة اللغوية غير. إذ النسبة اللغوية هي المشهورة فيما بين الناس. فأقول: أي بأس فيما لو فسّر النسبة الإعرابية بشيء من جملة النسبة المشهورة اللغوية. ألا ترى أنك لو قلت: في النسبة الإعرابية: هي النسبة اللغوية إذا زيد عليها كذا وكذا لما كنت منحرفاً عن الصواب. فكذلك هذا ؛ لأنّ معناه النسبة الإعرابية هي النسبة اللغوية إذا كانت بياء مشددة مكسور ما قبلها " [30].

والحقّ أنّ كلام المصنف مستقيم على ما ذهب إليه ابن الحاجب. وإن كان ظاهره غير ذلك. إذ إنّ الظاهر " لا يخلو إمّا أن يكون حدّ المنسوب أو المنسوب إليه. والمنسوب لم يلحق الياء علامة للنسبة إليه. إذ ليس منسوباً إليه

وإنْ حدّ المنسوب إليه كان غير مستقيم ؛ لأن التبويب بالمنسوب. فكيف يحدّ غير ما بوّب له ؟ وهو في الحقيقة مستقيم. ولم يحد إلاّ المنسوب " [31].

وعلى هذا يبدو أنّ اعتراض الخوارزمي على حدود الزمخشري تصب في اتجاهين: **أولهما:** غالباً ما يكون الاعتراض على حدود عزف أغلب النحاة على إعطاء تعاريف جامعة لها إمّا لأنهما تعرّف بضدها أو بنفسها أو بأقسامها.

ثانيهما: إنّ اعتراضاته لا تشمل الأحكام العامة التي قد يكتنفها الحدّ. وإنما اعتراضه على العبارات التي يستعملها في تلك الحدود. إذ يطالبه غالباً بمصطلحات جامعة من جهة وأدبية سلسلة من جهة أخرى. وربما سبب ذلك يرجع إلى ثقافته وثقافة عصره التي تأتلف مع الواضح القريب المأخذ الذي حاد عنه الشارح في معظم كتابه.

ب. اعتراضات العلل النحوية

المسألة الأولى :علة بناء (سحر) ونحوها :

ومما لا يجوز فيه إلا النصب من الظروف (سحر) ونحوها. مثل: غدوة، وبكرةً. وفنيةً. فهي غير منصرفة عند النحاة ؛ لأنّ العرب إنما " يتكلمون به في الرفع والنصب والجر بالألف واللام. يقولون: هذا السّحر. وبأعلى السحّر. وإنّ السحّر. . . ومثل ذلك: صيد عليه صباحاً. ومساءً. وعشيةً. وعشاءً. إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك ؛ لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفاً. ولو قلت: موعدك مساءٌ. أو أتانا عند عشاءٍ لم يحسن. . . ومثل ذلك: سير عليه ذات مرةٍ. . . وكذلك إنما يسار عليه بعبيدات بين ؛ لأنه بمنزلة ذات مرةٍ. . . . وكذلك: ضحوةٌ في يومك الذي أنت فيه. يجري مجرى عشية يومك الذي أنت فيه. وكذلك سير عليه عليه عتمةً. . . . وكذلك: سير عليه ذات يوم. . . . وكذلك سير عليه ليلاً ونهاراً. . . وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأت اسماً لم يجز أن تبنيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفاً. وذلك قولك: موعدك سحيراً. وموعدك صباحاً. . . فليس يجوز

هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء التي تجري مجرى يوم الجمعة. وخفوق النجم ونحوهما " [32].

وامتنع الصرف في (سحر) للعدل عن تعريفه بـــ (ال) وللعلمية. إذ جعل علماً لهذا الوقت. وقد يكون للتعريف المشبه بتعريف العلمية. وقد يكون للعدل وتعريفه بالغلبة على ذلك الوقت المحدد لا لتعريف العلمية [33].

أمّا (غدوة) و(بكرة) فهما متصرفان لا ينصرفان. وعلة منع الصرف للعلمية الجنسية. مثل: أسامة. إذ لم يرد بهما اليقين. إذ يقال: إنْ قصدت التعميم: غدوة وقت نشاط. وإن قصدت التعيين: لأسيرنّ الليلة إلى غدوة وبكرة[34].

وتابع الزمخشري النحاة ممن سبقه في حال هذه الظروف، إذ قال: " والمستعمل ظرفلًا غير ما لزم النصب. نحو قولك: سرنا ذات مرة وبكرة وسحر وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء. إذا أردت سحراً بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه وعتمة ليلتك ومساءها. ومثله: عند. وسوى. وسواءً . ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان. تقول: سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً " [35]. أي أن النصب يلزم (سحر) ونحوها لخروجها عن التمكن. لتضمنها ما ليس لها في الأصل. إذ استعملت لظروف للزمان. وهي ليست من أسماء الدهر ولا من أسماء ساعاته [36].

و(سحر) وما كان يشبهها من الظروف مبنية عند الخوارزمي. وردّ ابن الحاجب هذا الاحتمال. بقوله: " ولو قيل: أنه مبني لتضمنه معنى الألف واللام. ولا يكون علماً لهذا ؛ لأن العلم إنما يكون علماً بالقصد لا بتقدير التعريف " [37]. أما علّة النبأ عند الأول فأنه " قد يقرر في قواعد النحويين أنّ الاسم متى ما يضمن معنى فأنه يبنى. حجة النحويين أن هذه الأسماء في تلك الحالة أعلام معدولة عن اللام فيمتنع الصرف. أمّا أنها أعلام فظاهر ؛ لأنّها جعلت أعلاماً لتلك الغدوة. وتلك البكرة. وذلك السحر. وتلك الفنية. وأمّا أنها معدولة فظاهرٌ أيضاً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية. فيقال: رأيته الغدوة والبكرة. والسحر. والفينة. وهذه حجة مزيفة. والاعتراض عليها

أنها تنتقض بأمس. فإنه جعل علماً لذلك الأمس. وأنه معدول عن اللام. وهو مع ذلك مبني " [38].

وردّ ذلك بثلاثة أوجه. هي :

الوجه الأول: إنّ عدم الصرف أولى. وإن كان الصرف جائزاً ؛ لأن الصرف خروج عن الأصل بوجه دون وجه. إن الممنوع من الصرف باقٍ على الأعراف. بخلاف ما ذهب إليه الخوارزمي. لأنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: إن (سحر) ونحوها لو بنيت. لكان غير الفتحة أولى بها ؛ لأنها – أي تلك الظروف – في موضع نصب. فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب. مثلما اجتنب. في: قبل. وبعد. والمنادى المبني.

الثالث: لو كانت هذه الظروف مبنية لكانت جائزة الإعراب جواز (حين) لتساويها معها في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً.

أي أن (سحر) ونحوها معرّفة لا لكونها معدولة عن ذي اللام مثل (أس) وإنما لكونها علماً لذا لا تكون مبنية [39].

وذهب ابن هشام إلى جواز بناء (سحر) متابعاً في ذلك الخوارزمي إذا استعمل ظرفاً مجرداً من (ال) والإضافة. نحو: جئت يوم الجمعة سحر إذا أريد (سحر) يوم بعينه. احترازاً من المبهم. كما في قوله تعالى: " إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ " [40]. ومما لا يستعمل ظرفاً فيجب إضافته أو تعريفه. نحو: طاب السّحر. وسحر ليلتنا. وهو معدول عن اللام. نحو: جئتك يوم الجمعة السّحر[41].

المسألة الثانية: علة بناء (الآن)

(الآن) ظرف للوقت الحاضر. جعل " كأين وليس مثله في كل شيء. ولكنه يضارعه في أنه ظرف " [42]. و(الآن) اسم أشبه بالحرف لذا بني ؛ لأنه فعل ماضٍ في الأصل من (آن يئن) إذا حان. وقيل: بنيت لأنها خالفت أسماء الإشارة بتعريفها من غير جهة التعريف [43]. وعلّة شبهها بالحرف. للزومها في أصل الوضع موضعاً واحداً. بقاءها في الاستعمال عليه وهو التعريف. وسائر الأسماء تكون في أول وضعها نكرة ثم تتعرف. ثم تنكر ولا تبقى على حالها.

فلما لم تنزع منها اللام ؛ شابهت الحرف ؛ لأن الحروف لا تعرف بنزع شيء منها [44]. وليست الظرفية بلازمة. بل تقع ظرفاً وتقع أقل من ذلك غير ظرف نحو قوله (ص): " فهو يهوي في النار الآن حين انتهى قعرها " [45]. إذ (الآن) في موضع الابتداء خبرها (يهوي).

يتضح مما سبق أنّ علّة بناء (الآن) اختلف فيها على ثلاثة وجوه :

الوجه الأول: تضمنه معنى اسم الإشارة.

الوجه الثاني: بني لشبهه بالحروف في ملازمته للفظ واحد.

الوجه الثالث: بني لتضمنه معنى حرف التصريف. و(ال) الموجودة غير معتدٍ بها.

أمّا الزمخشري فعلة بناء (الآن) عنده هي الوجه الثاني. إذ يقول: " ومنها (الآن) وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم. وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها. . . . " [46].

وينكر ابن يعيش ذلك على الزمخشري. وعنده إنما بنيت (الآن) " لإبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة. فإذا انقضى لم يصلح له. ولزمه حرف التعريف. فجرى مجرى (الذي) و(التي) " [47].

ويعلل الخوارزمي ردّه لعلة الزمخشري. بقوله: " أما قول الشيخ – رحمه الله – فلأنّ وقوعها في أول أحوالها بالألف واللام. وهي علة بنائها. فشيء مزيف. بدليل: العيوق. والدبران. والسّماك. والثريا. وقعت في أول أحوالها كذلك وهي غير مبنية. ولأنهم يعنون بذلك أنه يحتاج إلى غيره وهو: الألف واللام. فصار له شبه الحرف. وهذا ينتقض بالفعل المضارع ؛ لأنه به حاجة إلى الفاعل وهو غير مبني " [48]. ويرى إنما بني (الآن) ؛ لأن النصب لزمه بلزوم الظرفية إياه " فصار بمنزلة اللام من رجل. والدال من زيد. والإعراب يكون كذلك، وبني على الفتح لأنه في الأصل ظرف. وحقّ الظرف أن يكون له هذه الصورة من قبل العامل. فبقي نفس هذه الصورة " [49].

وخالف ابن الحاجب كلاً من ابن يعيش والخوارزمي في علّة البناء. إذ اتفق مع الزمخشري في أن (الآن) لما وقعت كذلك وهي معرّفة وجب أن تكون معرّفة بحرف مقدر لا موجود فوجب بناؤها [50].

المسألة الثالثة: العلة في تغيرات الاسم عند النسبة إليه:

ذهب سيبويه إلى أن الاسم يتغير من حال إلى حال عند النسبة إليه " وأعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقنا الأسماء فإنهم يغيرونه عند حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنما حملهم على ذلك التغيير آخر الاسم. فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن " [51]. وهو ما ذكره الزمخشري إذ إنّ النسبة عنده تؤدي بالاسم إلى تغييرات شتى لانتقاله بها من معنى إلى معنى، ومن حال إلى حال [52]. إذ يستحيل الاسم بعد النسب إلى اسم نكرة تدخل عليه (ال) التعريف ويصبح صفة بمنزلة المشتق بعد أن كان جامداً. فيرفع فاعلاً ظاهراً أو مضمراً. نحو: مررت برجل مرشيّ أبوه. بالانتقال في المعنى الذي يقصده الزمخشري هو انتقال من التعريف إلى التنكير. ومن الجمود إلى الاشتقاق لكونه صار صفة. أما قوله: (من حال إلى حال) فإشارة لما يحصل على اللفظ من تغييرات صرفية [53].

أمّا الخوارزمي فيرد تلك العلة المبنية للتغيرات الحاصلة في الاسم المنسوب. إذ يقول: " وقول الشيخ – رحمه الله -. . . ليس بشيء. ألا ترى أن النسبة كما ينتقل بها الاسم من معنى إلى معنى. ومن حال إلى حال فكذلك تاء التأنيث مما ينتقل به الاسم من معنى إلى معنى ومن حال إلى حال. وكذلك الإضافة وهكذا اللام المعرّفة. وكل منها لا يتطرق على الاسم تغييرات شتى " [54].

وعنده أن تلك التغييرات إنما لكون النسبة بمنزلة اللقب. فيتحرى فيه الظرف والوزن [55]. وبذلك ينفرد الخوارزمي بهذه العلة. فلم يقل بها غيره ولم يتابعه فيها أحد بحسب ما وقع بين يديّ من مصادر.

ت. اعتراضات العوامل

المسألة الأولى: باب الفاعل :

١. إضمار عامل الفاعل جوازاً

نصَّ سيبويه على أنّ إضمار الفعل مع الفاعل على ثلاثة أوجه [56] :

الوجه الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره.

الوجه الثاني: فعل مضمر مستعمل إضماره.

الوجه الثالث: فعل مضمر متروك إظهاره.

وأصل الكلام هنا عن الوجه الثاني. إذ لا خلاف بين النحاة على جواز قولنا: زيدٌ. لمن سأل: من جاء ؟ إذ صحّ أن يكون (زيد) فاعل لفعل مضمر جوازاً تقديره: جاء زيدٌ [58]. واتفق الزمخشري مع النحاة في هذا المذهب. إذ يقول : " وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر. يقال: من فعل ؟ فتقول: زيدٌ بإضمار فعل " [58]. ذلك أن الإنسان قد يعلم بوجود شخص قام بفعل ما ولا يعلم من هو فيسأل عن الفاعل. نحو: من ضربك ؟ فيقول: زيدٌ. إذ يرتفع الاسم بالفعل المضمر ؛ لأن السؤال كان عن الفاعل وهو الواقع عليه الشك. وذهب ابن يعيش إلى أنّ ذكر الفاعل في هذا الموضع أجود. فقولك: ضرب زيدٌ صارت التأكيد [59]. ويرى الخوارزمي أن مثل هذه الجملة الأحسن أن تحمل على إضمار خبر لا إضمار فعل ؛ لأن قولك من جاء ؟ قيل: زيدٌ. التقدير: زيدٌ جاء. لا: جاء زيدٌ وعليه يكون (زيد) مرتفع بالابتداء لا على الفاعلية. ويظهر مصداق ذلك عند الترجمة للغة أخرى من جهة. ومن جهة أخرى أنّ السؤال عن الفاعل لا عن الفعل؛ لأن الفعل يطابق السؤال. وكما فرق بين قولهم: أحمد الله. والله أحمد. كذلك فرق بين: زيد جاء. وجاء زيد. بدلالة قوله تعالى: " قُلْ أَرَأَيْتُم إِنْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ بَلْ إِيَّاهُ تَعبدون " [60]. إذ لم يرد في الآية: تدعون إياه [61].

وإلى ذلك ذهب الرضي بقوله: " زيدٌ. لمن قال: من قام ؟ الظاهر أنّ (زيدٌ) مبتدأ لا فاعل ؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى. ومن ثم قالوا في جواب (ماذا) إذا كان (ذا) بمعنى (الذي) أنه رفع ؛ لأن السؤال بجملة أسمية.

بخلاف ما إذا كان (ذا) زائداً. فإنّ الأولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات. وأيضاً فالسؤال عن القائم لا عن الفعل. والأهم تقديم المسؤول عنه. فالأولى أن يقدر زيد قام " [62].

٢. إضمار العامل في الفاعل وجوباً

الذي عليه جمهور النحاة أن الفعل واجب الحذف في مواضع خاصة. قال سيبويه: إن العرب تقول: إنّ خنجراً فخنجراً. والرفع في مثل هذا أكثر وأحسن في الآخر ؛ لأنّ (الفاء) إذا دخلت في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تليها الأسماء [63]. وقال: " إنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه؛ لأنه يجزم كما يجزم. ولأنه لا يستقيم واحد منها إلآ بالآخر. فشبهوا الجواب بخبر الابتداء. وإن لم يكن مثله في كل حاله. كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه. . . وإن أضمرت الرافع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن. وذلك قولك. . . . وإنْ خنجرٌ فخنجرٌ. . . . " [64]. أمّا في قوله تعالى: " وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ " [65]. فالحذف واجب مع وجود المفسر ؛ لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر هو تفسير المضمر. وعرض الإبهام ثم تفسير أحداث وقعت في النفوس لذلك المبهم. فضلاً عن ذكر الشيء مرتين: مبهماً ومفسراً توكيد ليس في ذكره مرة واحدة [66].

وهو التفسير الذي ذهب إليه الزمخشري للآية نفسها. إذ نص على أنّ المرفوع هو فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر [67]. ذلك أنّ (إنْ) في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام ؛ لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها. كما أنها تأتي شرطاً في الأشياء كلها لذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ وتقدر له عامل [68].

أمّا الخوارزمي فيصف كلام النحويين في هذه المسألة بأنه (ليس حلو المذاق) وهو ما يمجه السمع بالاتفاق. لذا فهو على لأية اتفق لهم الزيغ عن السبيل والميل عن جادة الصواب. ويرجع ذلك عنده إلى التوهم الحاصل في

كون الشرط والاستفهام لابد لكل واحد منهما من فعل. إذ نصوا على أن الفعل المذكور بعد الاسم في هذا المقام لا يفي بما يقتضيه الشرط والاستفهام من الفعل وفي قولهم: زيدٌ ضربته. يكون الاختيار في (زيد) الرفع ؛ إذ لو قيل: إنّ زيداً ضربته وضربك. وأزيداً ضربك. فالاختيار فيه النصب. ولو كان الفعل المذكور بعد هذا الاسم وافياً بالفعل الذي يقتضيه الشرط والاستفهام. لما كان الاختيار في (زيد) النصب وهذا يقتضي أن يكون الذي يقتضيه الشرط والاستفهام قبل الاسم لا بعده. هذا مذهب النحويين. والمختار عنده الذي يتطلبه القياس النصب غير أنه رفع – أي الاسم بعد إنّ وإذا – لمعنى. وذلك المعنى مفقود عند ورود المجازاة فينتصب ضرورة. أما النصب فلأن الاسم مفعول من حيث المعنى والمفعول منصوب. وأما رفعه فلتحقيق المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى الابتداء فيها. وتحقيق معنى الابتداء يتعذر عند ورود أحد المعنيين. وذلك لأنه ينفع منها عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء ؛ لأن صرف المجازاة يدخل على الفعل حقيقة. إذ معنى المجازاة هو أن يقال: إنّ كان كذا. وإذا لم يدخل على فعل حقيقة وجب أن يدخل عليه تقديراً. ولن يدخل عليه تقديراً. إلا إذا انتصب الاسم [69]. أي أنّ كلامه بناه على مثال صنعه. ولم يوجه الرفع في الآية إلاّ إذا فهم من كلامه أنه من باب جواز تقديم الفاعل على فعله. وأظن أنّ برده للنحاة قد جانب الصواب وكلام غيره من النحاة هو الأحسن والأصوب لوروده في القرآن الكريم فضلاً عن كلام العرب.

المسألة الثانية: العامل في المبتدأ والخبر:

اختلف النحاة في العامل في المبتدأ والخبر على أقوال. أجملها بـــ :

١. المبتدأ مرفوع بالابتداء.
٢. الخبر مرفوع بالابتداء وحده.
٣. الخبر مرفوع بالمبتدأ وحده.
٤. الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

والابتداء هو التعرية من العوامل اللفظية. والتعرية من العوامل اللفظية عاملة في الاسم " لأنّ العوامل إنما هي علامات للعمل لأنها تعمل شيئاً في الحقيقة. والعلامة تكون بحدوث شيء وبعدمه. . . . فإذا قد يثبت أنّ عدم العلامة يكون علامة. وجب أن تكون التعرية من العوامل التي تجري مجرى العوامل في أنها تستحق عملاً. كما أن العوامل إذا ذكرت استحقت عملاً. . . وإنما وجب الرفع في الخبر ؛ لأنه الأول في المعنى. فمن حيث وجب للمبتدأ الرفع وجب للخبر مثل ذلك. كما أنّ النعت يشترك مع المنعوت في إعرابه ؛ لأنه هو المنعوت في المعنى " [70].

وذهب الزمخشري مع من ذهب إلى أنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر على السواء لطلبه لهما. إذ قال: " هما الاسمان المجردان للإسناد. نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد: إخلاؤهما من العوامل. . . وإنما اشترط أن يكون من أجل الإسناد. . . . وشبههما بالفاعل في أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثانٍ من الجملة " [71]. ويتابع ابن يعيش وابن الحاجب ما ذهب إليه الزمخشري [72]. غير أنّ للخوارزمي استدراكاً على المصنف نجمله بأمرين [73] :

أولهما: ما ذهب إليه الزمخشري من غرض التجريد من العوامل هو للإسناد. والتجرد هو رافعهما. أي أن الاسمين متى ما حصل بينها إسناد مع إنها لم يدخل عليهما سائر العوامل اللفظية. هذا لا يقتضي عند الخوارزمي سوى أن يكون للاسمين من الإعراب حظ. وإمّا أن يكون حظهما من الإعراب الرفع على الخصوص فلا.

ثانيهما: إذا الرافع فيها التجرد من العوامل. فما الغاية من تشبيههما بالفاعل. إلاّ أنْ يقصد برافعها أن معربها ليس الإعراب. ولكن اللفظ لا يساعد عليه.

والصواب عنده – أي الخوارزمي – " أنّ الموجب لنفس الإعراب فيهما موجود، والموجب بخصوص الإعراب فيهما أيضاً موجود. والمانع الموجب الخصوص معدوم. فوجب أن يرتفعا. أما الموجب لاعرابهما نفسه فوقع العقد والتركيب بينهما. لأنهما متى وقع بينهما ذلك تولّد منه معنى ثالث. والإعراب

وضع ليدل على نحو ذلك المعنى. أما الموجب لخصوص الإعراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع. أما شبه المبتدأ بمرفوع فلأنه تشبيه بشبه الفاعل من حيث أنه مسند إليه. كما أن الفاعل كذلك. وأما شبه الخبر بالمرفوع فلأنه يشبه الفعل المضارع. نحو: يضرب زيدٌ من حيث أنه خبر عن غيره. وهو متناول للحال والاستقبال. كما أنّ الفعل المضارع كذلك. وأمّا عدم المانع لوجب الخصوص. فتجردهما عن العوامل اللفظية " [74].

المسألة الثالثة: العامل في المنادى :

ذهب النحاة إلى أنّ الأصل في المنادى هو النصب ؛ لأنّ القائل: يا زيدٌ إنما هو داع له مناد [75] فهو المفعول في المعنى لذا استحق النصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً للحركة. نحو: يا رجلاً. وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب. نحو: يا زيد. ويا فتى [76].

ورأى بعض النحويين أنّ الناصب في المنادى الحرف نيابة. أو (القصد). أو اسم فعل. أو فعل [77].

ولم يخالف الزمخشري النحاة في أنّ الناصب للنداء هو فعل ناب عنه الحرف وقد حذف لكثرة الاستعمال. بقوله: " المنصوب باللازم إضماره منه المنادى لأنك إذا قلت: يا عبد الله. فكأنك قلت: يا أريد. أو أعني عبد الله. ولكنه حذف لكثرة الاستعمال " [78] أما ابن يعيش وهو ينقل رؤية المصنف. يذكر أن من النحاة من جعل الناصب الحرف المذكور [79] غير أن الراجح عند ابن الحاجب أنّ الفعل المضمر هو العامل في النصب متفقاً في ذلك مع الزمخشري [80] وهو مذهب يصفه الخوارزمي بالباطل والبارد ؛ إذ لو كان الفعل هو العامل لكان كلاماً يحتمل التصديق والكذب وشيء فيه ليس بكلام فيتطرق إليه التصديق والتكذيب. وعليه يبدو أن يرجح عنده أن العامل في النصب هو الحرف وليس شيئاً آخر [81] ويقصد بقوله: شيء منه ليس بكلام. أنّ النداء قد يكون بصفة نحو قولك: يا فاسق. فيدخل في باب الأخبار والأخبار يحمل صدقاً

وكذباً. لذلك يخرج عن حكم النداء بغير صفة. وهو النداء الذي يدخل في باب الإنشاء [82].

وخلاصة القول: بما أن الكلام هنا يدخل ضمن فلسفة القاعدة النحوية. ولا يصب في مضمونها. وأنّ الأوجه المذكورة في العامل في النداء ردت عند نحاة آخرين أجملها بما يأتي [83] :

١. إن الناصب في النداء قد يكون معنوياً وهو (القصد) وردّ بأن العامل المعنوي لا يدخل ضمن عوامل النصب.
٢. إذا كان الناصب حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل وعوض له. لذا يكون المنادى مشبّه بالمفعول لا مفعول. وردّ بأنّ الحرف قد يحذف. والقياس أن لا يجتمع العوض مع المعوض ذكراً أو حذفاً.
٣. يرى بعض النحاة أن الحرف هو العامل على أساس أن حروف النداء هي أسماء أفعال بمعنى: أدعو. بمنزلة: أفٍ. وليس هناك فعل مضمر. وردّ بأنها لو كانت كذلك لاحتملت الضمير مثل أسماء الأفعال. ولجاز أن تكتفي الجملة بها دون منصوبها لأنه فضلة.
٤. إن الناصب (يا) وما وقع معها من أدوات النداء وهي أفعال وليست حروفاً. لذا تنصب ما بعدها وردّ بأنه كان يلزم إيصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل.

ومما سبق نستنتج أن البحث في مسألة العامل بحث لا طائل منه. إذ لا يفيد حكماً إعرابياً ولا معنى نحوياً. إنما هو فلسفة لغوية تتبع ثقافة النحوي والزاوية التي ينظر منها إلى المسألة موضوع البحث من جهة. والرغبة التي تكتنفه للتفرد من جهة أخرى.

ثالثاً. اعتراضات في توجيه الشواهد

المسألة الأولى: العلم المنقول :

لم يختلف النحاة في جواز مجيء العلم منقولاً. مما يستعمل في الأصل لغير ذلك. والنقل قد يكون من مصدر أو من وصف أو من فعل. نحو: سعد ؛ حارث . مسعود. سحّر. يشاء [84] ومن أكثر الشواهد وروداً في كتب النحاة قول الشاعر:

نبئت أحوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فدير [85]

إذ (يزيد) منقول من جملة أسمية لا فعلية. وإلاّ لأعرب وهو غير منصرف. ويفتح لأنّه مضاف إليه [86] ذلك أنهم اشترطوا في العلم المنقول من جملة فعلية أن يحتوي ضميراً فاعلاً مستتراً أو ظاهراً لذا جعلوا (يزيد) منقولاً من: المال يزيد. لما فيه من فاعل مستتر.

وذكر الزمخشري هذا الشاهد. بقوله: ". . . ومن أصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه. . . وينقسم إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل. . . " [87]. وفسّر ابن يعيش ذلك على أنه فعل سمّي به. وفيه فاعل مستتر. لذلك حكي مرفوعاً. ولو سُمِّي بالفعل فقط لكان غير متصرف ؛ لأنه مأخوذ عندها من المفرد. نحو قولهم: تغلب. ويشاء [88].

ويفصّل ابن الحاجب القول في ذلك إذ ينص على أن: المال يزيد. من باب العلم المنقول من الجملة. والجملة إذا سُمِّي بها وجب حكايتها. بدليل أن كل اسم مركب حكمه بعد التسمية في الإعراب والبناء حكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع. وهذا قبل التسمية بالجملة ليس لها إعراب باعتبار الجملية. فوجب بقاؤها على حالها ؛ لأنّ مقتضى الإعراب مفقود ؛ لأن مقتضى الإعراب هو تناوب المعاني المختلفة على المفردات والجمل وليست كذلك هنا. وقد يكون أنّ العلم المنقول من الجملة عرضية بقاء صورة الجملة فيها ولو أعربت الجملة لخرجت

عن صورتها. وقد تعذر إعرابها ؛ لأنها لو أعربت لم يخل إما أن يعرب الأول ويعرف الثاني أو كلـيهـمـا. ولا يجوز إعــراب الأول لأنــه في المعنى بمثابة (ز) من: زيد. والإعراب لا يكون وسطاً. وبطل إعراب الثاني ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الأوّل مبنياً ولا يجوز إعرابهما جميعاً لأن إعراباً واحداً في وجه واحد لا يستقيم أن يكون لشيئين [89].

وما اتفق عليه أغلب النحاة في هذه المسألة. هو محل اعتراض عند الخوارزمي. ووجه الاعتراض أنّ الشيء إذا كان بمنزلة الجملة ثم أوقع موقع المفرد. ثم أريد أن يظهر منه إعراب المفرد. والجزء الأول قابل للإعراب فإنا نظهر الإعراب في الجزء الأول فيه – وهذا خلاف ما صرح به ابن الحاجب في عدم جواز إظهار الإعراب في الجزء الأول وبيان ذلك. إذا قيل: مررت برجل ضارب أبوه. فإنه يجوز. ثم قيل: ضاربٌ أبوه بمنزلة الجملة ؛ لأنه بمنزلة الفعل والفاعل وقد وقع موقع المفرد ؛ لأنه جعل صفة لــ (رجل). فإذا أريد أن يظهر فيه إعراب المفرد. أعرب الجزء الأول فيه وهو (ضارب).

و(يزيد) علم منقول من جملة. بمنزلة الجملة من حيث الصورة. وهو غير جملة من حيث المعنى. والجزء الأول منه قابل للإعراب. فوجب أن يعرب وهذا هو أصل الاعتراض. وصوابه أنّ العلم متى نقل عن الفعل المضارع فإمّا أن ينقل مع تلك الرفعة أو لا. فإن لم تنقل معه تلك الرفعة أنصبت على ذلك وجوه الإعراب. وإن نقل مع تلك الرفعة. فالعلم أبداً مرفوع ضرورة ؛ لأنّ الرفعة من نفس الاسم. ولذلك لو سميت: بخمسة عشر. فقلت: هذا خمسة عشر ففيه الرفع والإبقاء على الفتح [90].

أي أن الاعتراض عنده منصب على الرفع في (يزيد) إذ جاء اسماً معرباً في البيت. فلا يخلو إمّا أن يكون منصرفاً وعندها وجب جرّه. وإما أن يكون غير منصرف فوجب أن يفتح. ولا حاجة للضمة كما هو موجود في البيت. ووجه الجر أنه جاء مضافاً لــ (بني). ويبدو لي أن ما ذهب إليه محتمل بوجه من الوجوه. وإن خالف النحاة الآخرين في أنّ الجملة الفعلية متى نقلت للعلمية

أصبحت محكية. غير أن هناك وجهاً منطقياً في تحليله لمفردة (يزيد) يفسر الوجه اللغوية.

المسألة الثانية :الشبه بين (لا) النافية للجنس و(إنّ):

من الشواهد التي كثر ذكرها في كتب النحاة قول الشاعر :

وردّ جازرهم حرفاً مُصرّمةً ولا كريم من الولدان مصبوحُ [91]

والشاهد فيه رفع (مصبوح) إمّا على أنه خبر (لا) وإمّا على أنّه صفة لاسم (لا) مرفوع على الموضع. ويرى سيبويه أنه بمنزلة قولهم: لا أحد خيرٌ منك. إذ صار (أصبح) خبراً ؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على (لا) فجرى مجرى: لا أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ. أو لا أحدٌ أفضل منك.

أي يجوز حمل (لا) على (إنّ) ويجوز حملها على (ليس). ولم يجعل (لا) التي كـ (ليس) مع ما بعدها كأسم واحد لئلا يكون الرافع كالناصب. وليس أيضاً كل شيء يخالف يلفظه يجري مجرى ما كان في معناه. أي أن (لا) تعمل في النكرة وإن كانت بمعنى (ليس) [92]. والذي عليه أغلب النحاة أنّ (مصبوح) خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر [93].

وذهب الزمخشري إلى جواز جعل (صبوح) صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي وارتفاعه بالحرف ؛ لأن (لا) يحذو بها حذو (إنّ) من حيث أنها نقيض لها ولازمة للأسماء لزومها [94]. ويفصل ابن يعيش كلام الزمخشري من وجهين [95].

الوجه الأوّل :

أمّا شبه (لا) بـــ (إنّ) ذلك أنها داخلة على الجملة الاسمية كما (إنّ) كذلك. وبما أنها نقيض لها في المعنى إذ (لا) للنفي و(إنّ) للإيجاب. وحقّ النقيض أن يخرج على حد نقيضه من الإعراب. وعليه عملت (لا) عمل (إنّ) في الجملة الاسمية. غير أنّ (لا) عملت في النكرة ؛ لأنها وقعت في جواب السؤال على سبيل الاستغراق حتى يكون النفي عاماً.

الوجه الثاني :

جواز أن يركب الحرف مع الاسم فيصبحان اسماً واحداً في موضع رفع على الابتداء. لذلك رفع (صبوح). لأنه نعت لــ (لا) واسمها.

غير أنه يفهم من كلام ابن الحاجب أنّ (صبوح) خبر لا صفة ؛ لأن الصفة لا تثبت إلاّ إذا كان المنفي مضافاً أو مطولاً. فأنه يكون منصوباً ولا محل له لأنه غير مبني. فضلاً عن ذلك أنه لو كان صفة لنصب لتوالي ثلاث مبنيات [96].

وإلى ذلك ذهب الخوارزمي بقوله: إنّ من جعل (صبوح) صفة فهو صاحب مذهب فاسد ؛ ذلك أنه في مسألة تساوي النقيضين في الأحكام. نحو تساوي (إنّ) المؤكدة مع (لا) الثانية في العمل هو الذي أدى إلى ذلك الفساد على زعمه.

ويحتج بقوله: " الذي يصح أن يكون (مصبوحاً) هو(الكريم). أما نفي (الكريم) وعدمه فكونه (مصبوحاً) من أشنع ما يمكن من الحال. والذي يمكن أن يتحمله في هذا المقام أن يقول: الاستفهام يجري مجرى النفي وذلك إذا كان إنكاراً. . . . . ويجري مجرى الاستفهام ها هنا ويكون المعنى: وأيّ كريم من الولدان مصبوح الوجه. والوجه الجيد أن يقال: مصبوح صفة للمنفي لا مع النافي. وهذا لأن عمل النفي ها هنا رفع. بدليل إنّ (لا) النافية للجنس ربما نزلت منزلة الفعل. ألا ترى أنه يصح أن يقال: لا صلاة والشمس تطلع ولا إفطار والشمس تغرب. فــ (لا) ها هنا بمنزلة الفعل. وإلاّ فما الفاعل في هذه الجملة المنصوبة المحل " [97]. ويفهم من نص الخوارزمي أمورٌ. هي:

١. يرى ما ذهب إليه النحويون ولاسيما الزمخشري أنّ (مصبوح) إذا جاءت صفة إنما تنفي صفة (الكريم) الواردة في البيت. والحقّ هو قول لم يقل به أحد.
٢. يرى أنه لا يجوز أن يجعل الحرف مع معموله بمنزلة الاسم الواحد. لذلك لا يستحق أن يكون مرفوعاً على الابتداء من حيث الموضع. لذلك لا يمكن – عنده – أن يتحمل صفة ولا غيرها.
٣. إنّ (صبوح) صفة عندهم للاسم المنفي فقط. وليس للاسم المنفي مع الحرف على ما ذهب إليه النحاة.

٤. ننزل (لا) منزلة الفعل في جواز مجيء الاسم المنصوب دون المرفوع. أي دون الفاعل.

ويبدو أنه حمل نص الزمخشري أكثر مما يستحق من التمحلات غير المجدية. إذ إنّ النحاة عامة إمّا أن يقدروا (صبوح) خبراً على مذهب الحجازيين وإما أن يجعلوه صفة من باب جواز حذف خبر (لا) بدون مجيء (إلا) على مذهب التميمين.

المسألة الثالثة: التحذير :

دأب العرب على حذف الفعل فيما كثر استعماله حتى صار عندهم بمنزلة المثل. من ذلك ما ذكره سيبويه في قولهم: كليهما وتمراً [98]. وأصل الكلام: أعطي كليهما وتمراً. فما كثر في استعمالهم حذفوا منه الفعل [99]. وإلى ذلك ذهب الزمخشري بقوله: " ومن المنصوب باللازم إضماره. . . . قولهم: كليهما وتمراً " [100]. ذلك أن الشخص إذا خيرّ بين أمرين اختار كليهما وطلب زيادة. والتقدير على ما ذهب إليه أغلب النحاة: أعطني [101].

أما الخوارزمي فيرى أنّ التقدير الصائب في توجيه مثل هذا المثل. هو: أعطيك وأطعمك. ودليله حادثة المثل نفسها. إذ قيل إنّ عمرو بن حمران الجعدي قد مرّ به بعضهم فطلبوا منه زيتاً وقرصاً. فقال لهم: أعطيك وأطعمك وأزيدك تمراً. وغرض الإضمار هو الابتداء إلى طاعة المخاطب [102].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك وجهاً آخر في هذا المثل آلا وهو الرفع. إذ حكى سيبويه قولهم: كلاهما وتمراً. على إضمار خبر. والتقدير: كلاهما ثابتان وزدني تمراً [103].

المسألة الرابعة: الاستثناء:

مما لا خلاف فيه بين النحاة أن الاستثناء إمّا أن يكون متصلاً وإمّا أن يكون منقطعاً. فالمتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه نفسه. والمنقطع ما اختلف فيه المستثنيان. وفي قوله تعالى: " لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ إِلاَّ مَن

رَّحِمَ " [104]. اختلف النحاة في نوع الاستثناء. إذ ذهب سيبويه على أنّ (إلاّ) في هذه الآية بمعنى (لكنْ) على سبيل الاستدراك [105] ؛ لأن ما بعدها مخالف لما قبلها دون أن يكون بعضاً منه [106]. أي أن الاستثناء في هذه الآية منقطع. وهو الذي عليه أغلب النحاة [107]. وهو ما رجحّه ابن يعيش عند شرحه لقول الزمخشري " وما كان استثناؤه منقطعاً. كقولك: " لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم " [108]. وذهب ابن الحاجب إلى أن القطع في الاستثناء هو المشهور في الآية. وهناك وجهان آخران. هما: جواز أن يكون الاستثناء متصلاً وقد قيل به. وقد يكون منقطعاً على معنى: أن لا عاصم إلاّ المرحوم. ولم يقل به أحد ولو قيل به لم يكن بعيداً [109].

وخالف الخوارزمي ما اتفق عليه إذ إنّ الاستثناء في الآية عنده من باب الاستثناء المتصل. والتقدير: لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ رحمة من رحمة الله. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. مع الإشارة إلى أنّ (رحمة) مصدر مضاف إلى المفعول [110]. وهو قول قال به المفسرون. وخلاصة القول في الشاهد ثلاثة وجوه [111] :

١. (عاصم) اسم فاعل لذا فهو إما استثناء متصل و(من رحم) بمعنى (الراحم). والمعنى: لا عاصم إلاّ الله. وإما استثناء منقطع. فالمعنى: لكن من رحم الله يعصم.
٢. إنّ (عاصم) بمعنى (معصوم) فيكون الاستثناء متصلاً. والمعنى إلاّ من رحمة الله.
٣. (عاصم) بمعنى: ذو عصمة على النسب. مثل: حائض. وطالق. فيكون الاستثناء متصلاً أيضاً.

وهي وجوه قبلها أهل التفسير دون ترجيح وجه على آخر.

ج. اعتراضات المسائل النحوية

المسألة الأولى: حقّ الإعراب في الأسماء :

تعد ظاهرة الإعراب السمة الأكثر نصوعاً في النحو العربي. إذ نجم عن صياغة القواعد الثابتة للغة اعتماداً على الاستقراء الناقص والقياس. العناية بالشكل على حساب المعنى. فغدت الدراسات النحوية لدى المتأخرين تدور حول نفسها. تستقي مادتها من النص لا من اللغة. ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع اللغوي [112].

والإعراب هو تغيير أواخر الكلمات بتغيير التراكيب. ويناقضه البناء. والإعراب والبناء صفتان ثابتتان في الألفاظ بصرف النظر عن وظيفتها في الجملة [113]. ويكون الإعراب في الأسماء والأفعال غير أنه يكون في الأسماء أصل وفي الأفعال فرع. قال سيبويه: " وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأنّ الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً. . . وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لابد له من الأسم. وإلاّ لم يكن كلاماً. والاسم قد يستغني عن الفعل. . . " [114]. وهذا الذي عليه أغلب النحويين. أي أن يكون الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف التي حقها أن تكون مبنية ساكنة. إذ إنّ البناء في بعض الأسماء وقع عارض لعلة. مثلما الإعراب في الأفعال المستقبلية إنما وقع لعلة المضارعة للأسماء [115].

وقيل إنّ الإعراب في الأسماء إنما حصل لأنها على صيغة واحدة. ثم تختلف عليها المعاني. فلابد أن يفرق بينها في الإعراب. أمّا الأفعال فاختلاف صيغها يدل على اختلاف معانيها فلا حاجة إذن للإعراب. وما أعرب منها إنما لمشابهته الاسم من ثلاثة وجوه [116] :

١. أنْ يقع في معناه. نحو: زيدٌ يقوم. أي: قائم.
٢. أن تدخل عليه لام الابتداء عندما يكون خبراً (إنّ) كما تدخل على الاسم. نحو: إنّ زيداً ليقوم. مثلما يقال: إنّ زيداً لقائمٌ.

٣. إنّ الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص زمان واحد بعينه. كما أنّ الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه ، يقال: يصلي. فيحتمل الحال والاستقبال. فإذا قيل: سوف يصلي. وسيصلي. اختص بالمستقبل دون الحال.

فالبناء في الأفعال أصل والإعراب في الأسماء أصل [117]. وإنْ تناوب الأصلان في الأسماء والأفعال يصبحان فرعين.

وإلى ذلك ذهب الزمخشري إذ نصّ على أنّ (الإعراب) يفترض عدّه ضمن الأبواب المشتركة بين الأفعال والأسماء غير أنه عدل عن ذلك بقوله: " إلاّ أنّ اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم. أحدهما: أن حقّ الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة. والثاني أنه لابد من تقدم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب " [118]. إذ بنى المصنف كتابه على أربعة أقسام: قسم للأسماء. وقسم للأفعال. وقسم للحروف. وقسم مشترك. وذكر أنه يفترض وضع (الإعراب) في القسم المشترك غير أنه عدل عن ذلك لسببين: **أولهما:** أن الأصل في الإعراب يكون للأسماء وهو في الأفعال فرع. **وثانيهما:** إن معرفة الإعراب ضرورية لما سيأتي ذكره من الأبواب النحوية. واعتذاره هذا إنما هو تسليم منه بكون الإعراب مشترك الصنفين [119].

ويرى الخوارزمي ما رآه الزمخشري والنحاة الآخرون في أنّ الاسم إنما أعرب ؛ لأنّه تتوالى عليه الأحوال المختلفة فيأتي فاعلاً ومفعولاً ومضافاً وغيرها. ولما كان له شكلاً واحداً لا يتغير توجب عليه الإعراب لإيضاح تلك المعاني. أما الفعل فلا يحتاج إلى ذلك ؛ لأن الفعل لا تتوالى عليه تلك الأحوال من جهة. ولتجدد معانيه بصيغه المختلفة من جهة أخرى. وإنما أعرب الفعل المضارع فقط ؛ لأنه قد يؤدي معاني الأسماء. نحو: زيد يقوم – أي – قائم.

غير أنه اختلف معهم في تعليل المضارعة بقوله: إنّ المضارع إنما أعرب لمشابهته بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم وهذا غير صحيح من وجهين. **الوجه الأول:** إن الشيء حتى يستوجب بالمشابهة حكم شيء فلابد من أن يكون حكم ذلك الشيء مقدماً على حكم هذا المستوجب.

وهذه من بديهيات الأمور. **والوجه الثاني:** إن المضارع معرب وهو بحالة الأفراد. أما الاسم فلا يعرب إلاّ إذا كان مركباً. وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الأفراد [120].

وأجد أن قضية الأفراد والتركيب ليس لها أهمية في بيان المتقدم في الإعراب ذلك أن كثيراً من الأسماء مركبة وهي غير معربة. إذ يفهم من كلام النحاة أن شرط الإعراب يتحقق بأمرين متى توافرا حصل بهما الإعراب. هما: الأسمية والتركيب.

المسألة الثانية: الأسماء الستة :

هي ستة أسماء عند أكثر النحاة: أب. وأخ. وحم. وفو. وذو. وهن. جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة [121]. وإلى ذلك ذهب الزمخشري بقوله: " والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل. . . . في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة المضافة " [122]. وهو ما أكد عليه ابن يعيش في شرحه [123] وابن الحاجب في إيضاحه [124].

وهناك من جعل هذه الأسماء خمسة. وذلك بإخراج (هنّ) منها. و(الهن) اسم يكنى به عن أسماء الأجناس. وقيل: كل ما يستقج ذكره. وإلى ذلك ذهب الخوارزمي " الهن ليس من هذه الأسماء. تقول: هذا هنك. . " [125]. ذلك أنّ (هنّ) قد نزل منزلة (غدٍ) فهي خارجة عن حكم أخواتها في الإعراب. إذ تعرب بالحركات وإن أضيفت. فأغلب العرب تقول: جاء هنك. ورأيت هناك. ومررت بهنك. مثلما يقال: هذا هنٌ. ورأيت هناً. ومررت بهنٍ. وهذا هو الأكثر استعمالاً فيها. أما جريانه مجرى (أخ وأب. . .) فهو لغة قليلة لذلك أسقطت من عدة هذه الأسماء [126].

المسألة الثالثة: حذف الخبر بعد (إذا) :

ذهب النحاة إلى جواز حذف الخبر بعد (إذا) في نحو قولهم: خرجت فإذا السبع. واختلف في (إذا) على مذاهب [127] :

الأول: إنها ظرف مكان. وعليه جاز أن تكون خبراً للمبتدأ الذي بعدها. والتقدير: فبالمكان سبع. وهي متعلقة بـــ (كائن) و(مستقر) وشبههما مما تعلقت به الظروف. ولا تكون مضافة إلى الجملة الأسمية. إذ لا يضاف إلى الجمل الأسمية من ظروف المكان غير (حيث).

الثاني: (إذا) للمفاجأة وهي ظرف زمان. لذا جاز أن يكون قولهم: خرجت فإذا السبع. خبراً عما بعدها بتقدير مضاف. نحو: فإذا حصول السبع. أي: وقت حصوله ؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة. ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً. و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدّه. أي: ففي ذلك الوقت السبع بالباب. وحذف بـــ (الباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه.

الثالث: يجوز أن تكون (إذا) مضافة إلى الجمل الأسمية وعاملها محذوف. أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب. وهذا يلزم إخراج (إذا) أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب. وهذا يلزم إخراج (إذا) عن الظرفية. إذ تصبح مفعولاً به لـــ (فاجأت).

الرابع: إنّ (إذا) حرف مفاجأة. لذا وجب أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً. والفاء الداخلة عليها جواب شرط مقدر. إذ هي الفاء السببية المراد منها لزوم بعدها لما قبلها.

وذكر الزمخشري أنّ من مواضع حذف الخبر جوازاً قولهم: خرجت فإذا السبع [128]. إذ (إذا) هنا حرف من حروف المعاني دال على المفاجأة[129].

أمّا عند الخوارزمي فـــ (إذا) هنا اسم دال على المكان. لذا يكون خبراً للمبتدأ الذي بعده. والتقدير: خرجت فبالحضرة سبع. قال: " فإن سألت قولنا: بالحضرة. وإن هي خبر من حيث الظاهر فليس به معنى من حيث الحقيقة. إذ الخبر في الحقيقة متعلق بالجار وهو (قائم) ؟ أجبت: بلى ذلك هو الأصل. والخبر في الحقيقة ذلك. إلاّ أنه لما حذف وأقيم الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر. ولم يقولوا: بأن الخبر هو (كائن) أو (ثابت) وهو المحذوف ؛ لأن هذا المحذوف صار كالشريعة المنسوخة والوديعة المستهلكة. ويشهد لهم قولهم:

خبر (إنّ) إذا كان ظرفاً جاز تقديمه على الاسم ولو لم يكن الخبر هذا الظاهر لما كان هذا " [130].

وابن يعيش يقبل الوجه الذي ذكره الزمخشري مع سائر الوجوه الأخرى في (إذا) [131]. غير أنّ ابن الحاجب يشترط دلالة الكلام لبيان حذف الخبر من عدم حذفه. فـــ (إذا) هي للمفاجأة دون خلاف. وهي عنده تدل على الوجود.

والوجود إمّا أن يكون مطلقاً. وعندها تكون (إذا) حرف معنى دال على مفاجأة ؛ وعليه وجب أن يكون الخبر محذوفاً. وإما أن يكون الوجود غير مطلق كأن يراد به: القيام أو القعود وما أشبههما. فعندها تكون (إذا) اسماً جاز مجيئه خبراً. ولا يكون هناك حذف في الجملة " فإما أن تريد الوجود. أو أمراً آخر كما تقدم. فإن أردت الوجود فلا تأتي به. وإن أردت غيره لم يكن منه بد. إذ ليس فيه ما يدل عليه " [132].

ويبدو مما تقدم أنّ قولهم: خرجت فإذا السبع. يحتمل تلك الوجوه المذكورة دون أن يكون هناك فارق في الدلالة أو الإعراب. ولا تعدو كونها مسألة من مسائل منطقة النحو وفلسفته القائمة على الجدل.

المسألة الرابعة: حذف خبر ليت :

أوجب النحاة حذف خبر (ليت) في قول العرب: ليت شعري على شرط أنْ يتلوها استفهام. نحو: ليت شعري أتأتينا غداً. " وإنما جاز هذا فيه مع الاستفهام ؛ لأنه في معنى المستفهم عنه. كما جاز لك أن تقول: إنّ زيداً فيها وعمرو. . . " [133]. والاستفهام يسد مسد المحذوف. وهو قد يكون متصلاً بـــ (شعري) أو منفصلاً باعتراض. ويجوز الأخبار هنا بالنكرة عن النكرة والمعرفة بشرط حصول فائدة [134]. وإلى ذلك ذهب الزمخشري بقوله: " وقد التزم حذفه في قولهم: ليت شعري " [135] والمعنى: ليتني أشعر. فحذف (أشعر) وهو الخبر. وناب عنه المصدر (شعري). ونابت (الياء) فيه عن اسم ليت. الذي في قولهم: ليتني ناب معمول المصدر عن خبر (ليت) وصار ذلك كقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك. في وجوب حذف الخبر بعد (لولا) لسدّ الجواب

مسدّه. وإن قيل إن الجملة بعد (شعري) في موضع الخبر غير أن الأول أقيس [136].

وخالف الخوارزمي جمهور النحاة في هذه المسألة. إذ إنّ: ليت شعري. عنده بمعنى: ليت علمي حاصل. و(ليت) هنا بمعنى: أتمنى فيكون (علمي) مفعولاً. وحينئذ لا يكون به حاجة إلى تقدير محذوف [137].

ويبدو أن ما ذهب إليه مجانب للصواب لأمرين. **أولهما:** حمل (ليت) على تضمن معنى (أتمنى). أي حمل الحرف على تضمنه معنى فعل قليل في العربية. **وثانيهما:** جاز حذف إخبار الحروف المشبهة الأخرى إن دلّ عليها دليل. لذلك وجب أن يحمل هنا على الحذف ولا حاجة إلى تأويل الخوارزمي.

المسألة الخامسة: الأصل في الحال :

الأصل في الحال هو الوصف المنصوب المبين للهيئة وهو فضلة. نحو قولهم: جاء عبد الله راكباً. وقيل: (راكباً) منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جاء بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله. وإنّ في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول [138]. وذهب الزمخشري إلى أنّ الحال شبه بالمفعول لكونه فضلة جاءت بعد تمام الكلام [139]. وليس بمفعول لعدم جواز مجيئها إلاّ من النكرة [140]. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا حدّ الحال المبين للعامل لا المؤكدة له [141].

ويرد الخوارزمي على من ذهب هذا المذهب بقوله: " أن لا أتعجب من شيء يعجبني من هؤلاء. بإضافتها إلى الأحكام التي بنيت على أصول أصلية وأركان وثيقة إلى أدنى مشابهة بين شيئين. ألم يعرفوا بأنه ما من شيء ألا وهو يشبه شيئاً. ثم لم يحظ المشبه بحكم المشبّه به ؟ بدليل: إن الفقير قد يشبه في شيء الأمير. ثم لا يبجل تبجيل الأمير. إنما يقاس الشبه على ما ذكرته. أن يكون الشيء يشبه الشيء. لا. . . . . " [142]. وهو عنده أنّ الحال يشبه الظرف أكثر ولاسيما ظرف الزمان، إذ لو قيل: جاء زيدٌ راكباً. معناه:

جاء زيد حال كونه راكباً. وقولهم: حال كونه راكباً. ظرف غير أنه لم يسم ظرفاً ؛ لأنّ الحال لها شريطة وهي أن تكون بيان هيئة الفاعل أو المفعول. وليس الظرف كذلك. فسمي هذا النوع من الظروف حالاً [143]. والحقّ أن هناك الكثير من النحاة ممن جعل الحال شبيهاً بالظرف من وجوه عدّة :

١. جواز أن يعمل المعنى بالحال لشبهه بالظرف. غير أنّ الشبه بينهما ليس مستحكماً [144].
٢. الحال يشبه الظرف في كونه مفعولاً فيه. كما أنّ الظرف مفعول فيه [145].
٣. الحال يشبه الظرف ؛ لأنه عبارة عن الهيئة التي يقع منها الفعل. فيقال: كيف زيدٌ جالساً ؟ أي: على أي هيئة جلوسه ؟ مثلما يقال: أين زيدٌ قائماً[146].

ويخالف الحال الظرف في أنّ المعنى لا يعمل فيه إذا تقدم عليه. إذ لا يجوز أن يقال: زيدٌ قائماً في الدار. وليس كذلك الظرف [147].

أي أنّ ما ذهب إليه الخوارزمي في إنكار الشبه بين الحال والمفعول ليس إلاّ لكثرة وجوه المخالفة بينهما. ذلك أنّ الحال في الأغلب هو ذو الحال وليس المفعول هو الفاعل. كما أن الحال يعمل فيها الفعل والمعنى. والمفعول لا يعمل فيه إلاّ الفعل. فضلاً عن ذلك فإن المفعول يبنى له الفعل فيرفع الفاعل والحال ليس كذلك، وقد يكون المفعول معرفة أو نكرة ولا يجوز في الحال إلاّ التنكير [148].

وذهب الخوارزمي إلى أبعد من ذلك في إيجاد الشبه بين الحال والظرف بقوله: " الحال ليست لبيان هيئة الفاعل أو المفعول على الإطلاق. بل وقت وقوع الفعل منه أو عليه " [149].

يعد الخوارزمي من النحاة المتفلسفين الذين يكثرون من الخوض في قضايا بعيدة.

وفي ختام هذا البحث لعله من المناسب أن أذيّله بأهم النتائج التي توصلت إليها والتي يمكن إجمالها بما يأتي :

- عن الواقع اللغوي وقريبة من الجدل الفلسفي.

- له أسلوب خاص امتاز به. إذ لا يألوا أن ينعت النحاة عامة أو من يخصهم بالذكر أحياناً بنعوت قد لا تتناسب ومكانتهم. فهو صاحب أسلوب حاد في النقد ولاذع في التعليق.
- خطأ الخوارزمي صاحب الكتاب (الزمخشري) في الأبواب النحوية جميعها وبأقسامها الأربع. فلا تخلو مسألة لغوية أو نحوية إلاّ ووجد فيها ما يعترض عليه.
- قد لا تصب اعتراضاته على المسألة بذاتها. بل يعترض على أسلوب المصنف في شرح المادة النحوية أو اللغوية.
- امتاز بكثرة التفصيلات والتفريعات عند عرضه لمسألة ما. وهو في الغالب يتبع مبدأً يقوم على قياس مسألة لغوية ما ومقابلتها بمسألة أخرى غير لغوية. وقد يكون ذلك للتسهيل وللتقريب.
- اعتراضاته بمجملها تصب في: الحدود أو العلل أو العوامل أو اعتراض في صلب المسألة.
- أما اعتراضاته في الحدود فكانت غالباً اعتراضات على حدود لم يتفق النحاة عليها أو لم يضعوا حداً لها. لذلك مال إلى التمنطق عند صياغتها.
- وإمّا العوامل والعلل فلا يختلف فيها كثيراً. إذ هي ميدانه الرحب للاستنتاج والتحليل والتعليل.
- كذلك عمد إلى توجيه الشواهد النحوية التي وجد فيها أن الزمخشري قد جانب الصواب في تحليلها.
- وتبقى اعتراضاته في صلب المسألة النحوية. هي اعتراضات يمكن أن نعدها ضمن المسائل الخلافية التي يعمد النحاة فيها إلى ردّ رأي وتقبل آخر.
- يبقى كتاب التخمير بحسب رؤيتي له من أهم الكتب التي شرحت مفصل الزمخشري. لما فيه من نقل للآراء ونسبتها إلى أصحابها. فضلاً عن شخصية الخوارزمي المتفردة والمستقلة. إذ لا يتبنى إلاّ ما كان قريباً من نفسه وإن خالف النحاة جميعهم.

وأخيراً لا أدعي الإجادة غير أني حاولت التعريف بنحوي أظن أن الكثير قد جهل مقامه. وأرجو أن يسلط الضوء على تراث الرجل ؛ لأنه من الأعمدة الشامخة في الدراسات النحوية. فله منهجه الخاص ورؤيته المتفردة. والله ولي التوفيق. . .

الهوامش

(١) ينظر طبقات اللغويين والنحاة لأبن قاضي شهبة: 476.
(٢) ينظر مقدمة المحقق: 18 – 21.
(٣) ينظر م. ن: 24 – 39.
(٤) التخمير: 1 / 188.
(٥) م. ن: 1 / 281.
(٦) م. ن: 1 / 325.
(٧) الكتاب: 1 / 12.
* وجاء في المقتضب: الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. ينظر المقتضب 1 / 3.
(٨) الهمع: 1 / 20.
(٩) الأنموذج في النحو: 15.
(١٠) المفصل: 6.
(١١) التخميز: 1 / 55.
(١٢) ينظر شرح المفصل: 1 / 71.
(١٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 12.
(١٤) ينظر أسرار العربية: 4.
(١٥) الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 12.
(١٦) ينظر م. ن: 1 / 60.
(١٧) التخمير: 1 / 156.
(١٨) ينظر م. ن: 1 / 156.
(١٩) الكتاب: 1 / 22.
(٢٠) ينظر الهمع: 1 / 185.
(٢١) ينظر التبصرة والتذكرة: 1 / 98.
(٢٢) المفصل: 198.
* نقل محقق كتاب التخمير أن المقصود بالجنس الثاني عند الشارح هو الجنس الطبيعي نحو: الحيوان من حيث هو حيوان. ينظر هامش المحقق: 2 / 381.
(٢٣) التخمير: 2 / 381.
(٢٤) ينظر شرح المفصل: 3 / 351.
(٢٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 527.
(٢٦) التخمير: 2 / 381.

(٢٧) الكتاب: 3 / 335.
(٢٨) المفصل: 206.
(٢٩) ينظر شرح المفصل: 3 / 438.
(٣٠) التخمير: 3 / 5 – 6.
(٣١) الإيضاح: 1 / 562.
(٣٢) الكتاب: 1 / 225 – 227.
(٣٣) ينظر الارتشاف: 1392.
(٣٤) ينظر م. ن: 1393.
(٣٥) المفصل: 55.
(٣٦) ينظر شرح المفصل: 1 / 424 – 425.
(٣٧) الإيضاح: 1 / 49.
(٣٨) التخمير: 1 / 180.
(٣٩) ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 117.
(٤٠) سورة القمر: 34.
(٤١) ينظر أوضح المسالك: 4 / 129.
(٤٢) الكتاب: 3 / 299.
(٤٣) ينظر شرح المقدمة النحوية: 2 / 120.
(٤٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 229.
(٤٥) صحيح مسلم حديث رقم: 311.
(٤٦) المفصل: 173.
(٤٧) شرح المفصل: 3 / 133.
(٤٨) التخمير: 2 / 284.
(٤٩) م. ن: 2 / 284.
(٥٠) ينظر الإيضاح: 2 / 218.
(٥١) الكتاب: 3 / 335.
(٥٢) ينظر المفصل: 207.
(٥٣) ينظر شرح المفصل: 3 / 441. والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 563.
(٥٤) التخمير: 3 / 7.
(٥٥) ينظر م. ن: 3 / 7.
(٥٦) ينظر الكتاب: 1 / 296.
(٥٧) ينظر الهمع: 1 / 514.
(٥٨) المفصل: 21.
(٥٩) ينظر شرح المفصل: 1 / 214. والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 138.
(٦٠) سورة الأنعام: 41 – 42.
(٦١) ينظر التخمير: 1 / 245 – 246.
(٦٢) شرح الرضي على الكافية: 1 / 117.
(٦٣) ينظر: الكتاب: 1 / 258.
(٦٤) م. ن: 1 / 259.

(٦٥) سورة التوبة: 6.
(٦٦) ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 199.
(٦٧) ينظر المفصل: 22.
(٦٨) ينظر شرح المفصل: / 217 – 218. والإيضاح: 1 / 14.
(٦٩) ينظر التخمير: 1 / 248 – 249.
(٧٠) شرح الكافية الشافية: 334.
(٧١) المفصل: 34.
(٧٢) ينظر شرح المفصل: 1 / 222 – 223. والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 149.
(٧٣) ينظر التخمير: 1 / 255.
(٧٤) م. ن: 1 / 256 – 257.
(٧٥) ينظر التبصرة والتذكرة: 1 / 340.
(٧٦) ينظر شرح التسهيل: 3 / 242.
(٧٧) ينظر الهمع: 2 / 25.
(٧٨) المفصل: 35.
(٧٩) ينظر شرح المفصل: 1 / 316 – 317.
(٨٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 217.
(٨١) ينظر التخمير: 1 / 325.
(٨٢) ينظر الهمع: 2 / 26.
(٨٣) ينظر الهمع: 2 / 25 – 26.
(٨٤) ينظر شرح التسهيل: 1 / 167.
(٨٥) من الشواهد التي اختلف في نسبتها. ونسب إلى رؤية وإن لم يوجد في ديوانه. ينظر الخزانة: 1 / 130.
(٨٦) ينظر المغني: 6 / 426.
(٨٧) المفصل: 6.
(٨٨) ينظر شرح المفصل: 1 / 97.
(٨٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 23.
(٩٠) ينظر التخمير: 1 / 166 – 167.
(٩١) هو من الشواهد التي اختلف في نسبتها. فلم ينسب إلى أحد في كتاب سيبويه: 2 / 299. ونسب إلى حاتم في المفصل: 29 وهو في ملحق ديوانه: 249. ونسب إلى ذؤيب الهذلي في ملحق أشعار الهذيليين: 1307.
(٩٢) ينظر الكتاب: 2 / 300.
(٩٣) ينظر شرح التسهيل: 1 / 438.
(٩٤) ينظر المفصل: 30.
(٩٥) ينظر شرح المفصل: 1 / 263.
(٩٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 183.
(٩٧) التخمير: 1 / 290.
(٩٨) ينظر مجمع الأمثال: 1 / 151.
(٩٩) الكتاب: 1 / 280.

(١٠٠) المفصل: 49.
(١٠١) ينظر شرح المفصل: 1 / 394، والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 273.
(١٠٢) ينظر التخمير: 1 / 380.
(١٠٣) ينظر الكتاب: 1 / 281. وشرح المفصل: 1 / 394. والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 273.
(١٠٤) سورة هود: 43.
(١٠٥) ينظر الكتاب: 2 / 325.
(١٠٦) ينظر شرح المفصل: 2 / 54.
(١٠٧) ينظر الهمع: 2 / 185.
(١٠٨) المفصل: 68.
(١٠٩) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 329.
(١١٠) ينظر التخمير: 1 / 462.
(١١١) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 2 / 31.
(١١٢) ينظر في اللغة ودراستها: 200.
(١١٣) ينظر دراسات نقدية في النحو الغربي: 44.
(١١٤) الكتاب: 1 / 20 – 21.
(١١٥) ينظر الأصول في النحو: 1 / 50.
(١١٦) ينظر التبصرة والتذكرة: 1 / 76 – 77. وأسرار العربية: 24.
(١١٧) ينظر أوضح المسالك: 1 / 36.
(١١٨) المفصل: 15 – 16.
(١١٩) ينظر: شرح المفصل: 1 / 149 – 150. والإيضاح في شروح المفصل: 93/1.
(١٢٠) ينظر التخمير: 1 / 202 – 204.
(١٢١) ينظر شرح الرضي: 1 / 79.
(١٢٢) المفصل: 16.
(١٢٣) ينظر شرح المفصل: 1 / 152.
(١٢٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 75.
(١٢٥) التخمير: 1 / 206.
(١٢٦) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى: 38.
(١٢٧) ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 273 – 274.
(١٢٨) ينظر المفصل: 35.
(١٢٩) ينظر شرح المفصل: 1 / 240.
(١٣٠) التخمير: 1 / 267 – 268.
(١٣١) ينظر شرح المفصل: 1 / 240.
(١٣٢) الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 159.
(١٣٣) الكتاب: 1 / 238.
(١٣٤) ينظر شرح التسهيل: 1 / 397 – 398.
(١٣٥) المفصل: 29.
(١٣٦) ينظر شرح المفصل: 1 / 261. والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 181 – 182.

(١٣٧) ينظر التخمير: 1 / 288.
(١٣٨) ينظر الأصول: 1 / 213.
(١٣٩) ينظر المفصل: 61.
(١٤٠) ينظر شرح المفصل: 2 / 4.
(١٤١) ينظر قطر الندى: 198.
(١٤٢) التخمير: 1 / 423.
(١٤٣) ينظر م. ن: 1 / 423.
(١٤٤) ينظر آمالي ابن الشجري: 1 / 168.
(١٤٥) ينظر م. ن: 1 / 249.
(١٤٦) ينظر م. ن: 1 / 401.
(١٤٧) ينظر م. ن: 3 / 5.
(١٤٨) ينظر م. ن: 3 / 4.
(١٤٩) التخمير: 1 / 424.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي (- 745هـ) تحـ: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. 1998.
٢. أسرار العربية. للإمام: أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (- 775هـ). تحـ: محمد حسين شمس الدين. منشورات: علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط1. 1997.
٣. الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن السراج (- 316هـ). تحـ: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت – لبنان. ط3. 1996.
٤. الأنموذج في النحو. محمود بن عمر الزمخشري (- 538هـ). اعتنى به: سامي بن حمد المنصور. ط1. 1999.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبي محمد عبد الله بن هشام (- 761هـ)، منشورات: المكتبة المصرية. بيروت – لبنان. د. ط. د. ت.
٦. الإيضاح في شرح المفصل. لأبن الحاجب أبي عمرو عثمان (- 646هـ). تحـ: إبراهيم محمد عبد الله. دار سعد الدين. ط1. 2005.

٧. التبصرة والتذكرة، لأبي محمد بن عبد الله بن علي الحميري (من نحاة 480هـ)، تحـ: فتحي احمد مصطفى.
٨. التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء عبد الله العكبري (- 616هـ). دار الفكر. بيروت – لبنان. 2010.
٩. خزانة الأدب وغاية الارب لابن حجة الحموي(_ 837)،تح:عصام شقيو،دار مكتبة الهلال –بيروت\البنان،ط الاخيرة، 2004.
١٠. دراسات نقدية في النحو الغربي. عبد الرحمن محمد أيوب. مؤسسة الصباح. الكويت. د. ط. د. ت.
١١. ديوان حاتم الطائي. تحـ: عادل سلمان جميل. نشر: مكتبة الخانجي. القاهرة. ط2. 1990.
١٢. ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. 1965.
١٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. تحـ: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت – لبنان. ط1. 1955.
١٤. شرح التسهيل. لجمال الدين بن مالك الأندلسي (- 672هـ) تحـ: محمد عبد القادر عطا – طارق فتحي السيد. منشورات علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ط1. 2001.
١٥. شرح قطر الندى ربل الصدى. للإمام: أبي محمد عبد الله بن هشام (- 761هـ). تحـ: محمد خير طعمة الحلبي. دار المعرفة. بيروت – لبنان. د. ط. د. ت.
١٦. شرح المفصل للزمخشري. موفق الدين بن يعيش الموصلي (- 643هـ). قدم له: أميل بديع يعقوب. منشورات علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. ط1. 2000.
١٧. - المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. صدر الأفاضل الخوارزمي (- 617هـ). تحـ: عبد الرحمن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي. ط1. 1990.
١٨. شرح المقدمة النحوية لأبن بابشاذ. تحـ: محمد أبو الفتوح شريف. 1978.

١٩. صحيح مسلم. للإمام الحافظ أبي الحسن مسلم القشيري (- 261هـ). فهرس الأحاديث: صدقي جميل العطار. دار الفكر للطباعة. بيروت – لبنان. 2004.
٢٠. طبقات النحاة واللغويين. تأليف: تقي الدين ابن قاضي شهبة الشافعي (- 851هـ). تحـ: محسن فياض. ساعدت جامعة بغداد على طبعه. مطبعة النعمان. النجف الأشرف. 1974.
٢١. في اللغة ودراستها. محمد عيد. عالم الكتب. القاهرة. 1974.
٢٢. الكتاب. كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان (- 180هـ)، تحـ : عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي – مصر. دار الرفاعي الرياضي. ط 2. 1982.
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لأبي محمد عبد الله بن هشام (- 761هـ). تحـ: محمد محيّ الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت – لبنان. د. ت. د. ط.
٢٤. المفصل في علم العربية. للإمام: محمود بن عمر الزمخشري (- 538هـ). دار الجيل. بيروت – لبنان. ط2. (د. ت).
٢٥. المقتضب. صنعة: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (- 285هـ). تحـ: محمد عبد الخالق عظيمة. القاهرة. 1994. د. ط.

KHWARIZMI GRAMMATICAL OBJECTIONS

In his book AL-Tekhmer on Al-Zamakhshari (names Section)

Prof. A. Dr. ETHAR SHAWQI
College of Basic Education / Department of Arabic Language
Mustansiriya University

(Abstract)

Abook of alzmkchri (AL-Mefsal) considers one of the most book familiarities among grammarians whom begin to explain it importance kitab AL-Takhmair for Khwarizmi separated opinions in grammatical schools that dealt with.

The most important cheered eristic of this book is that, the author has his special opinion, independent personality & daring in discussions & strength in repossession Alzumkchri & other scientists. Most of his responses were cruel & ironic.

Kitab AL-Takhmair was arranged according to the original book arrangement (Alkeshaf). It is divided into four section: nouns, verbs & letters & a joint section.

Due to the size of the book & the large number of views, I shed light on nouns section & Alkhwarizmi grammatical responses on Alzmkchri.